

عوامل انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي بين القرنين (2 و5 هـ/8 و11 م)

*Factors for the spread of the Maliki school of thought in the Islamic Maghreb
8 and 11 AD) / between the two centuries (2 and 5 AH*

د/ذكية كربال
جامعة الجزائر 2 (الجزائر)
zakia.kerbal@univ-alger2.dz

ط/د مصطفى زروق (*)
مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر 2 (الجزائر)
mustapha.zerrouk@univ-alger2.dz

تاريخ النشر:
2023/06/25

تاريخ القبول:
2023/05/17

تاريخ الاستلام:
2022/11/13



ملخص:

يعتبر موضوع: "عوامل انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي بين القرنين 2 و5 هـ/8 و11 م" ضمن المواضيع التاريخية والدينية البالغة الأهمية، لأن دراسته تمكننا من الإطلاع على حقبة زمنية انتشر فيها هذا المذهب، في بيئة سياسية وفكرية مضطربة، جعلت التمسك به الملاذ الآمن، لتحقيق الاستقرار السياسي والتطور الفكري، باعتباره المرآة العاكسة للمنطقة التي عاش فيها الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصحابه من بعده، وهذا ما دفع المغاربة إلى اعتناقه والولوع به. ورغم كثرة التحديات التي عرفت المنطقة في هذه الفترة، إلا أن فقهاء المالكية بقوا على العهد، متبعين سيرة إمامهم مالك، القائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقول الحق للسلطان الجائر، ولو كلفهم ذلك فقدان مناصبهم أو حياتهم، وهذا ما زاد من قيمتهم، ورفع من شأنهم لدى العامة الذين اقتدوا بهم، وطلبوا فتاواهم حول النوازل التي ألمت بهم.

الكلمات المفتاحية:

المغرب الإسلامي؛ المذهب المالكي؛ فقهاء المالكية؛ الفقه المالكي.

Abstract :

The issue of : (Factors for the spread of the Maliki school of thought in the Islamic 8 and 11 AD) is considered among the /Maghreb between the two centuries 2 and 5 AH important historical and religious topics, because its study enables us to see an era in which this doctrine spread in a turbulent political and intellectual environment, which made adhering to it the best ways to achieve political stability and intellectual development and this what prompted the Moroccans to embrace it. Despite the many challenges that the region witnessed during this period, the Maliki jurists remained on the covenant, following the biography of their Imam Malik, which is based on enjoining good and forbidding evil and telling the truth to the unjust sultan, even if it cost them to lose their positions or their lives and this increased

(*) المؤلف المراسل.

their value and raised their status. To the common people, who followed them and asked for their Fatwas on the issues that preoccupied them.

Keywords:

The Islamic Maghreb; the Maliki school of thought; the Maliki jurists; the Maliki jurisprudence.

1. مقدمة:

عايش المغاربة منذ العهود الإسلامية الأولى، العديد من التيارات السياسية والفكرية، التي وفدت على الشمال الإفريقي من المشرق، تعايشت فيما بينها أحيانا، وتصارعت أحيانا أخرى، بفعل الاختلاف في الآراء الفقهية والعقدية، التي استغلها البعض لتحقيق طموحاتهم السياسية. ومع ذلك فإن المغاربة جنحوا إلى الاستقرار على الاتجاه السني، واختاروا داخل هذا الاتجاه مذهب الإمام مالك بداية من القرن (3هـ-9م).

ويهدف هذا البحث إلى محاولة تسليط الضوء، على مختلف التطورات والتحديات التي واجهها المذهب المالكي، خلال الفترة قيد الدراسة، من خلال طرح الإشكالية الآتية: ما هي أهم التغيرات الفكرية والسياسية التي صاحبت الحضور المالكي بالمغرب الإسلامي بين القرنين (2 و5هـ/ 8 و11م)؟ وتفرعت عنها التساؤلات الآتية: لماذا أخذ المغاربة بهذا المذهب؟ وهل هناك فقهاء ساهموا في نشره بالمنطقة؟ وإلى أي مدى أثر الفقه المالكي على التطور الفكري والسياسي للمغرب الإسلامي؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمدت على المنهج التاريخي، للتمكن من تتبع الأحداث، مروراً بتحليلها وتفسير أسباب وقوعها، ووصولاً إلى استخلاص أبرز النتائج المترتبة عنها.

2. ظروف وأسباب اعتناق المغاربة للمذهب المالكي

استغل طلبة العلم المغاربة فرصة الحج إلى بيت الله، والرحلات العلمية المتوجهة صوب بلاد الحجاز (مكة والمدينة المنورة) للاعتراف من منابع العلوم الإسلامية، لاسيما علم الفقه الذي تنوعت مشاربه، تبعاً لنشأة المذاهب الفقهية. وفي هذا الصدد ذكر المحدث محمد بن حارث الخشني أن إفريقية "قبل رحلة سحنون قد عمرت بمذهب مالك، لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلاً كلهم لقي مالك بن أنس" (الدباغ، 1968، ج2، الصفحات 82-83) إضافة إلى ذلك فإن الباحث الطيب بوسعد، أحصى ثلاثة وأربعين طالبا مغربيا التقى بالإمام مالك، وأخذ عنه قواعد مذهبه. ومنه نستطيع القول أن دخول هذا المذهب إلى بلاد المغرب، تم خلال عصر الولاة العباسيين (132-184هـ) (بوسعد، 2015، صفحة 227 وما بعدها) الذي كثر فيه رواية الموطأ بالقيروان. وللإشارة فإن أبرز رواية الموطأ في هذه الفترة هم: علي بن زياد الطرابلسي، البهلول بن راشد، عبد الله بن غانم، ابن الأشرس، وغيرهم من الرواة (شواط، 1990،

ج1، صفحة 94) وبواسطتهم بدأ انتشار علم مالك، فأقبل عليه الناس، باعتباره ملاذاً آمناً، وحصناً واقياً، من الاتجاهات الخارجية التي كانت تجتاح البلاد. (شواط، 1990، ج1، صفحة 95)

وجدير بالذكر أن المذهب المالكي خلال هذه الفترة، لم يشهد انتشاراً واسعاً لعدة اعتبارات، وفي مقدمتها أن الجيل الأول من علماء المالكية أخذوا بعدة مذاهب، فمثلاً: البهلول بن راشد، وعنسبة بن سحيم الغافقي، قد مالا إلى قول سفيان الثوري، ومنهم من جمع بين المذهبيين، الحنفي، والمالكي، كعبد الله بن فروخ، وأسد بن الفرات، وغيرهم من العلماء الأوائل بالمنطقة. زيادة على ذلك، فإن علي بن زياد (ت183هـ) مؤسس المدرسة المالكية بالمغرب، يعتبر أول من أدخل "جامع سفيان الثوري" لبلاد المغرب. وهذا ما دفع العديد من الباحثين إلى القول بعدم تحقيق الغلبة للمذهب المالكي، في عصر الولاة العباسيين على إفريقية (132-184هـ) بشكل خاص، (بوسعد، 2015، الصفحات 136-137) وبلاد المغرب الإسلامي عموماً.

ويجد الباحث عن أسباب ولوع المغاربة بالمذهب المالكي روايات متناقضة، فمنهم من يرجعه إلى دور السلطان في فرض المذهب، كما أقر بذلك أبو بكر ابن العربي (ت543هـ) الذي ذكر أن الأمويين بالأندلس، دعوا إلى حماية السنّة، وألزموا الناس على العمل بمذهب مالك، والقراءة على رواية نافع. (ابن العربي، 1974، صفحة 365) ويؤيده في ذلك ابن حزم الظاهري. (شواط، 1990، ج1، صفحة 93) وأفادت بعض المصادر بأن إدريس الثاني (172-213هـ) حاكم الأدارسة، أمر الناس بإتباع المذهب المالكي، وقال عن الموطأ: " نحن أحق بهذا الكتاب وقراءته". (بلعيد، 2013، الصفحات 927-928) يضاف إلى ما سبق أن المعز بن باديس الزيري (407-453هـ) وأسلافه من صنهاجة بإفريقية، كانوا على مذهب الشيعة الإسماعيلية، أيام استيلائهم على المغرب، بعد منتصف القرن الرابع الهجري، وفرضوا على الناس مذهبهم. فلما حكم المعز قطع دعوة الشيعة من إفريقية، وحث الناس على التمسك بمذهب الإمام مالك. (الناصري، 1997، ج1، صفحة 194)

وأشار المستشرق كارل بروكلمان في كتابه " تاريخ الأدب العربي " إلى الدور الفعال الذي قام به المعز، والذي من خلاله استقر المذهب المالكي بالمغربيين الأدنى والأوسط. إذ أنه عمل على إلزام رعيته بالفقه المالكي، إضافة إلى مساهمته في حسم الخلاف الناشب بين علماء المالكية. (بروكلمان، 1974، ج3، صفحة 281) وبناء على ما سبق يبدو أن حكام المغرب الإسلامي ساهموا بشكل فعال ومنقطع النظر، في الانتصار للمذهب المالكي، على حساب المذاهب الأخرى.

في حين ذهب آخرون إلى خلاف ذلك، وحثهم بأن السلطان لو كان بإمكانه قهر الأفكار على المبادئ، لكان للحكام الفاطميين من اجتذاب الأفكار، ما أبقى مذهبهم سائداً على الشمال الإفريقي. (شواط، 1990، ج1، صفحة 93) ومما يناسب الاستدلال به في هذا المقام أيضاً، المحاولات المتكررة

التي قام بها الخليفة الموحي، يعقوب بن يوسف (579-595هـ) لفرض المذهب الظاهري في بلاد المغرب، إلا أن جميع محاولاته باءت بالفشل. (سعيد، 2018، الصفحات 7-8) لأن الفكرة لا تنتشر بالقوة، بل تثبت وتشاع بالحجة الدامغة.

ومهما يكن من أمر، فإنه من الثابت أن أهل المغرب مروا بتجربة رديئة مع الخوارج، انطلاقاً من منتصف القرن الثاني الهجري، وكرد فعل عليهم، عمد البربر إلى التمسك بالمذهب السني المالكي، (الهناتاي، 2004، الصفحات 90-92) الذي ينص على أهمية اجتماع الكلمة، ووحدة المسلمين، والأمة الإسلامية. ومنه نستشف أن الظروف والأوضاع التي مرت بها بلاد المغرب، كانت تتطلب مذهباً، يجمع الناس على رأي واحد في القضية الواحدة، دون تفريق الأذهان حول قضايا الفقه، مثلما فعل الخوارج. (مؤنس، 2000، صفحة 83 وما بعدها)

يورد ابن الصغير المالكي في كتابه "أخبار الأئمة الرستميين" عبارات تدل على الوجود المبكر للمذهب المالكي في المغرب الأوسط (منتصف القرن الثاني هجري/الثامن ميلادي) لاسيما في عهد الحاكم الرستمي الأول عبد الرحمن بن رستم (144-168هـ) الذي تميّز عصره بالتعايش الفكري وتنوع المذاهب والمساجد، وفي هذا الصدد يقول: " وهذا مسجد القرويين ورحبتهم، وهذا مسجد البصريين" (ابن الصغير، 1986، صفحة 32) الذين ينتمون للمذهب المالكي. ومن مظاهر انتشار هذا الأخير في تيهرت إبان فترة الحكام الرستميين الإباضيين، شهرة مجموعة من علماء وفقهاء المالكية أمثال ابن الصغير المالكي، الذي ناظر أقرانه من الإباضية والمعتزلة خاصة في المسائل الفقهية، (ابن الصغير، 1986، صفحة 12) وعالم الحديث بكر بن حماد بن سهل بن أبي إسماعيل الزناتي التيهرتي (200-296هـ) المعروف أيضاً بنبوغه في الشعر والأدب. (محمد بن رمضان، 1966، صفحة 43 وما بعدها)

موازاة مع ذلك، فإنه من غير الممكن إنكار الجهود المبذولة من قبل حكام بلاد المغرب، قصد ترسيخ وتمكين المذهب المالكي في المناطق الخاضعة لهم، بغية التخلص من مذهب الخوارج من جهة، والشيعية الإسماعيلية من جهة أخرى. (بلعيد، 2013، صفحة 929) ففي عهد المنصور بن بلكين (373-386هـ) توطدت علاقة الزيريين باتباع المذهب المالكي، واستندوا عليهم لتحقيق طموحاتهم، المتمثلة في الانفصال عن الدولة الفاطمية الشيعية. (الهناتاي، 2004، صفحة 172) واعتماد على هذه الواقعة يمكن القول، أن الحاكم فرض مذهب الفقه على رعيته، لما وجد فيه من مصلحة سياسية واجتماعية، إذ أن قوة المذهب، هي التي حدّدت مصيره ومصير المذاهب الأخرى، (بوعقادة، 2015، صفحة 171) وبالتالي فإن عامل السلطان، لا يعتبر سبباً رئيسياً في ولوع المغاربة بالمذهب المالكي، بقدر ما يمثل دافع استقرار، ووحدة للأمة.

يضاف إلى ما سبق من أسباب، أن شخصية الإمام مالك، التي عرفت بالتفوق العلمي، والتمسك التام بالسنة وآثار الصحابة والتابعين، جذبت أهل المغرب، ودفعتهم إلى اعتناق مذهبه. فمالك لدى علماء أهل السنة والجماعة: قدوة، فقيها، ثبّتا، حجة، وإماما. (الغرياني، 2010، صفحة 34)

ويرى ابن خلدون أن أهل المغرب كانت رحلتهم إلى الحجاز، والمدينة باعتبارها دار علم، كما أنّ البداوة الظاهرة على أهل المغرب، تجعلهم أقرب إلى أهل المدينة، ولذلك اعتنقوا المذهب المالكي. (ابن خلدون، 2001، ج1، صفحة 568) غير أنّ فقه مالك لم يسجل حضوره في بلاد المغرب والأندلس والحجاز فحسب، بل كان منتشرا في البوادي والحواضر، وبلاد العرب والعجم، وفي الأراضي القاحلة والغابية، مما يعني أن دافع البيئّة، والرحلة، التي ساقها لنا ابن خلدون، كانت مجانية للصواب، خاصة إذا علمنا أن أهل الحجاز منذ القدم، وإلى اليوم، ميالون إلى المذهب الحنبلي. (بوعقادة، 2015، صفحة 170)

وهناك من يرجع تبني المغاربة للمذهب المالكي، إلى حبّهم للإمام مالك، بحكم أنّ مذهبه مبني على حديث أهل الحجاز، وهم الكثرة من الصحابة والتابعين، (الجراري، 1982، صفحة 40) ولاسيما أنهم وجدوا فيه ضالّتهم المنشودة، لجمعه بين البساطة والأصالة، والتزامه بالنص من الكتاب والسنة، كما أنّ صاحبه شديد الورع، لا يفتي إلا بحذر بالغ، وينفر من الرأي والتأويل. (شواط، 1990، ج1، صفحة 93) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الإمام مالك بذل جهودا جبارة في تكوين تلاميذه المغاربة، وعرف بعلاقاته الوطيدة تجاههم، الأمر الذي دفع بهم إلى اعتناق مذهبه، والعمل على نشره في بلادهم، ومنهم على سبيل المثال: عبد الله بن فروخ (ت حوالي 185هـ) وعبد الله بن غانم (ت 190هـ) وغيرهم من العلماء. (الهنّاتّي، 2004، الصفحات 61-62)

ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى دور التقدم الزمني للمذهب المالكي، على غيره من المذاهب الأخرى، المشهورة بالاعتماد على الحديث، وخاصة مذهب الإمام الشافعي، ومذهب الإمام أحمد بن حنبل، مما جعل الخيار محصورا بين المذهبين الحنفي، والمالكي، فتجنبوا الأول لاشتهاره بالميل إلى الرأي، الذي كان سببا في الفتن التي عايشوها، (شواط، 1990، ج1، صفحة 94) وأقبلوا على الثاني، لاعتماده على الحديث كما تقدم. إضافة إلى تلاؤم بعض أصول هذا المذهب مع واقع المغاربة، ومنها كثرة مراعاته للعرف، المنصوص عليه في مؤلفات علماء المالكية. (الجدي، 1982، صفحة 64)

3. جهود المالكية في نشر مذهبهم بالمغرب الإسلامي

جاء في كتاب "رياض النفوس" للمالكي (عاش في ق5هـ) أن علي بن زياد الطرابلسي (ت183هـ) هو أول من أدخل موطأ الإمام مالك للمغرب، وقام بتفسيره، (المالكي، 1994، ج1، صفحة 234) وإليه يرجع الفضل في بث المذهب المالكي في جميع أقطار المغرب، (ابن زياد، 1984، صفحة 30) فعلى يديه تخرجت الطبقة الأولى من علماء المالكية، مثل: أسد بن الفرات (ت213هـ) والبهلول بن راشد وعبد الله بن غانم وغيرهم من الفقهاء، (شواط، 1990، ج1، صفحة 94) وهكذا تشكلت الملامح الأولى لمدرسة الإمام مالك بالمغرب. (ابن زياد، 1984، صفحة 39) في حين يرى الباحث عبد القادر بوعقادة أن اعتماد علي بن زياد ضمن المدرسة المالكية فقط، يدفع إلى تغطية تأثره بمذاهب أخرى في فقهه، كمذهب سفيان الثوري والليث بن سعد. (بوعقادة، 2015، صفحة 663)

وعلى أية حال، فإن علي بن زياد قد ترك بعده اثنين من تلاميذه المشهورين، الأول أسد بن الفرات (ت213هـ) الذي رحل إلى المشرق وعاد بكتاب عرف بـ"الأسدية" نسبة إليه، ألفه بعد وفاة الإمام مالك، حوالي سنة 179هـ. ويعد من أوائل الكتب التي ألفت في الفقه المالكي بعد الموطأ، جمع فيها صاحبه ما سمعه من ابن القاسم تلميذ الإمام مالك في مصر، (القاضي عياض، 1983، ج3، صفحة 296) وأضاف إليها ما درسه في العراق، فلم تقتصر فتاويه على المسائل الواقعة، بل ضمت أيضا المسائل المتوقعة، ومنه نجد أن الأسدية جمعت حصيلة الفقهاء المالكي والحنفي، وحاولت التوفيق بينهما. ولما قدم بها أسد إلى القيروان، أقبل طلبة العلم على تدوينها ودراستها، وحققت شهرة تجاوزت حدود بلاد المغرب. (بوسعد، 2015، صفحة 528، 530)

والثاني سحنون بن سعيد التنوخي (ت240هـ) الذي قال عنه محمد بن حارث الخشني: "جمع.. فضل الدين والعقل والورع... فمالت إليه الوجوه وأحبته القلوب، وصار زمانه كأنه مبتدأ، وقد محا ما قبله فكان سراج القيروان" (الدباغ، 1968، ج2، صفحة 83) وعنه انتشر علم مالك في بلاد المغرب، (الشيرازي، 1981، صفحة 157) بفضل تأليفه للمدونة، وهي كتاب فقهي على نهج الإمام مالك، ألفه من خلال تصحيح وإثراء كتاب الأسدية، (بوسعد، 2015، صفحة 533) حيث جمع فيه علم مالك وفقهه فقط، واستشهد بالآثار لحل مسائلها، فصارت عمدة المذهب، والكتاب الثاني بعد الموطأ. وأخذها عنه حوالي سبعمائة تلميذ بالمغرب، وهؤلاء الأخيرين ساهموا بشكل لافت للنظر وفعال، في نشر الفقه المالكي ببلادهم، وأقبلوا على التصنيف في المذهب، واهتموا بالمدونة خاصة، ما بين شارح ومختصر ومعلق عليها، (شواط، 1990، ج1، صفحة 95) وبذلك استقر المذهب وشاع في أقطار المغرب. (الجزنائي، 1991، صفحة 20)

ويذكر أن المغرب الإسلامي عرف أواخر القرن الثالث وخلال القرن الرابع الهجريين، تهديدا خطيرا للاتجاه السني، بعد ظهور وانتشار الدعوة الفاطمية الشيعية، بقيادة أبو عبد الله الشيعي، حيث تمكنوا من الاستيلاء على القيروان سنة (296هـ). (ابن عذاري، 2013، مج1، صفحة 184) وطوال هذه المحنة صمد فقهاء المالكية في مواجهة الشيعية، وقاوموهم سلميا، ونالهم أنواع من العذاب في هذه الفترة العصبية. (بلعيد، 2013، صفحة 929) الأمر الذي دفعهم للالتحاق بثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد، التي استشهد فيها الكثير من علماء المالكية، ومن أشهرهم أبو العرب التميمي(ت333هـ). (أبو العرب، 2006، صفحة 29 وما بعدها)

وشهد القرن الرابع الهجري نبوغ عالم مالكي مغربي، وهو ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ) الذي لقب بمالك الصغير، وعرف بجهوده الجبارة في تثريب دعائم الفقه المالكي بالمغرب الإسلامي، ومما يناسب هنا ما رواه ابن فرحون المالكي عنه، حين قال: "وهو الذي لخص المذهب وضم نشره، وذبّ عنه، وملأت البلاد تأليفه". (ابن فرحون، 1972، ج1، صفحة 428) واستمر المذهب بعده في النمو، حتى صار في مطلع القرن الخامس الهجري، المذهب الغالب في بلاد المغرب، وفق ما نقله القاضي عياض (ت544هـ) أشهر فقهاء المالكية في الدولة المرابطية (450-541هـ)، حول انتشار المذهب المالكي في زمنه، ففي هذا الصدد يقول: "سائر بلاد المغرب مصنفة على هذا المذهب، مجتمعة عليه، لا يعرف لغيره بها قائم". (القاضي عياض، صفحة 26، ج1)

وهكذا صارت القيروان المركز الثاني للمالكية بعد المدينة المنورة، ووجد أهل المغرب في علماء هذا المذهب المثال الصادق للالتزام بالإسلام، في التقوى والورع والقيام بالحق، فهم كإمامهم مالك يكرهون مداخلة السلطان، ويتعففون عن عطايا الأمراء، (شواط، 1990، ج1، صفحة 95) ويحرصون على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ أورد المالكي (عاش في ق5هـ) في كتابه "الرياض النفوس" موعظة بليغة، أرسلها محمد بن سحنون المالكي إلى بعض أمراء بني الأغلب يوصيهم فيها بتقوى الله وطاعته. (المالكي، 1994، ج1، الصفحات 447-448) ونجم عن هذه الأخلاق الرفيعة لفقهاء المالكية، ارتفاع شأنهم لدى العامة، الذين اقتدوا بهم، وطلبوا فتاواهم حول النوازل التي ألمّت بهم. وأدى احتكام سواد الأمة إلى المذهب المالكي ثقة به وبحملته، وإقبالهم عليه بالدراسة والفتوى والقضاء، إلى تحفيز فقهاء المذهب وتشجيعهم على المزيد من التوسع والعطاء في مجال التدريس، والتأليف، والنوازل، والقضاء، فازدهت الشريعة وتوسعت مجالاتها، لتشمل سائر قضايا الناس وحياتهم، نظرا لاحتكامهم إليها وتطبيقها. وهذا ما يفسر خلود ذلك الميراث الفقهي المالكي الضخم لعلماء المغرب الإسلامي. (شرحبيلي، 2000، الصفحات 109-110).

4. أثر الفقه المالكي على التطور الفكري والسياسي لبلاد المغرب

يتميز واقع الإنسان بالتجدد والتغيير حسب نوعية الأحداث، وتعاقب السنين، ولذلك كان لزاما على علماء الدين الإسلامي مواكبة هذه التطورات عبر العصور، بفضل اجتهاداتهم في القضايا المختلفة التي لا تجيب عنها الفتاوى الجاهزة، لتصبح الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان. ولم يكن فقهاء المالكية ببلاد المغرب في منأى عن هذه التطورات، بل واكبوها وتفاعلوا معها، وهذا ما تشهد به كتبهم الكثيرة في الفقه المالكي والنوازل. ومن المعروف أن هذه الأخيرة قد لاقَت اهتماما بالغا من قبل الفقهاء، إذ عكفوا على تدوينها ونشرها في أنحاء المغرب الإسلامي، بهدف إزالة اللبس عن المسائل الفقهية المستجدة، ومن بين أشهر هذه المؤلفات: "نوازل البرزلي" لأبي القاسم بن أحمد القيرواني (ت 844هـ) و "الدرة المكنونة في نوازل مازونة" للفقير الذائع الصيت يحيى بن أبي عمران المغيلي (ت 883هـ) والذي شغل منصب القضاء في بلدة مازونة، المطلة على وادي "واريزان" بالمغرب الأوسط. (الونشريسي، 1981، ج1، صفحة و)

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أبرز وأضخم كتاب أنجز في مجال النوازل بالمغرب الإسلامي، وهو "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب" لصاحبه أبو العباس أحمد الونشريسي (ت 914هـ) الذي نشأ ودرس بالمغرب الأوسط، ومنها هاجر إلى المغرب الأقصى، وألف لنا كتابا جمع فيه اجتهادات فقهاء القيروان، وبجاية وتلمسان، وسبته وفاس ومراكش، وقرطبة وغرناطة، وغيرها من عواصم الغرب الإسلامي. ويذكر أن هذا المؤلف يضم بين دفتيه نوازل لحقبة زمنية طويلة، دامت ثمانية قرون، ما يعبر بحق عن المجهودات المشرفة التي بذلها علماء هذه البلاد، إدراكا منهم لعمق مقاصد الدين الإسلامي، الرامية إلى مواجهة التحديات التي تعترض المجتمع، من خلال إيجاد الحلول الوقتية المحلية الملائمة، على ضوء نصوص الشريعة الإسلامية السمحة. (الونشريسي، 1981، ج1، صفحة أ وما قبلها)

ويرجع الاهتمام بالعلوم والاشتغال بالفقه في هذا الحيز الجغرافي إلى بداية عهد الولاة (92هـ)، وانطلقت بشكل رسمي بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز (99-101هـ) الذي أرسل عشرة علماء من التابعين، لتفقيه أهل المغرب وتعليمهم أمور دينهم، (المالكي، 1994، ج1، صفحة 99 وما بعدها) وهذه الطبقة يمكن اعتبارها النواة الأولى لمدرسة الحديث ببلاد المغرب الإسلامي، بعدها تشكلت الطبقة الثانية من علماء القيروان بداية من النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، والتي مثلها عبد الله بن غانم، وعلي بن زياد، وعبد الرحمن بن الأشرس، وغيرهم من العلماء. وهي الطبقة التي أخذت الفقه الحنفي والمالكي وغيرهما من المذاهب، مباشرة عبر الرحلة إلى المشرق. (بوعقادة، 2015، صفحة 662)

ولم يكن الإمام مالك من مدرسة أهل الحديث التي تكره الرأي والعمل به، بل كان مناصراً لأصحاب الآراء المعتدلة، الذين لم يقفوا جامدين عند النصوص. (شلبي، 1985، صفحة 187) وانتقل هذا الانفتاح الفكري إلى تلاميذه المغاربة، إذ جاء في الأثر، أن علي بن زياد (ت183هـ) كان من المجتهدين، الذين يرجحون غير ما اهتدى إليه الإمام مالك، بناء على قواعده الأصولية في المذهب، مثل: "اعتبار ما عليه العمل وانساقته له الأكثرية" وهي قاعدة مهمة غفل عنها الكثيرون، فوقعوا في الأخطاء. (ابن زياد، 1984، صفحة 10) ومن خلال تفحص فتاويه، تظهر بعض العبارات الدالة على اجتهاده، مثل قوله: "ليس عليه العمل" (ابن زياد، 1984، صفحة 150) وفي موضع آخر قال: "ليس الناس على قول مالك". (ابن زياد، 1984، صفحة 197) وللاشارة فإن إدخال علي بن زياد (ت183هـ) موطأ الإمام مالك إلى بلاد المغرب، تسبب في إحداث نشاط فقهي زاخر، أدى إلى تكاثر التأليف الفقهية المغربية، وفي مقدمتها كتابه الفقهي المعروف باسم "خير ما زنته"، الذي تحدث فيه عن البيوع والنكاح والطلاق. (حواله، 2000، ج1، صفحة 324)

وأشتهر بعده تلميذه سحنون بن سعيد (ت240هـ) الذي "انتهت الرياسة إليه في العلم بالمغرب...". (الشيرازي، 1981، الصفحات 156-157) وظهر أثر التحول الفقهي في شدة إعجاب واعتماد المغاربة على "المدونة" وحدها، حيث وطأت هذه الأخيرة الطريق لمدرسة الفقهاء المالكية، من خلال خصوصيتها التي تتلاءم مع التركيبة البشرية، والنفسية، والثقافية للمغاربة. (حواله، 2000، ج1، صفحة 333) وأضحت "المدونة" ضرورية لكل الدراسات الفقهية، فضلا عن الأخذ باتجاهاتها في التطبيق الواقعي للحياة. (حواله، 2000، ج1، صفحة 336) وهكذا دخل المذهب المالكي مرحلة الانتصار والاستقرار بإفريقية، وشكل أول لبنة في صرح المدرسة المالكية القيروانية، (بوعقادة، 2015، صفحة 662) التي امتدت روافدها فيما بعد، إلى بقية أنحاء المغرب الإسلامي.

وفي العهد الزيري (362-450هـ) برز الكثير من فقهاء المالكية ومن أشهرهم محمد بن حارث الخشني (ت بعد سنة 366هـ) الذي ألف عشرات الكتب، ومنها كتاب "الاتفاق والاختلاف في مذهب مالك"، وكتاب "الفتيا" (حواله، 2000، ج1، صفحة 367) وأبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ) إمام المالكية في وقته، (القاضي عياض، صفحة 215، ج6) ومن أشهر مؤلفاته "النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات"، وكتاب "الرسالة في الفقه المالكي"، وهذا الأخير حضي بالاهتمام حتى مطلع العصور الحديثة، بالشرح، والاختصار، والتعليق، ويقال أن شروحاته، وتعليقاته، ومختصراته، وصلت إلى ثمانية وعشرون مصنفًا. (بروكلمان، 1974، ج3، صفحة 286 وما بعدها).

أما أثر الفقه المالكي في التطور السياسي للمغرب الإسلامي، فإن المذهب المالكي يدعو إلى معاملة الساسة بالاحترام والتقدير، ووجوب تقديم الطاعة فيما لا معصية فيه، ويصرح بتحريم الخروج عليهم، رغبة منه في الحفاظ على مصالح الأمة، بإبعادها عما يضرها ويؤذيها، وحرصا على تقوية جبهتها الداخلية. (الغرياني، 2010، صفحة 70)

وكانت أحوال المغرب السياسية وما كان يتمخض عنها من فتن متلاحقة، تدفع بعلمائه إلى تلمس السبل لمواجهة البدع والضلالات، بالإقتداء بمقاصد الشريعة الإسلامية في العبادات والمعاملات، باعتبارهما قوام الفقه. (حواله، 2000، ج1، صفحة 323) فقد روى القاضي عياض في مداركه نقلا عن أبو العرب، أن عبد الله بن فروخ (ت175هـ) كتب إلى الإمام مالك يخبره أن بلده كثير البدع، فنصحه بعدم الرد عليهم إلا إذا كان ضابطا وعارفا بما يقول لهم، (القاضي عياض، 1983، ج3، صفحة 110) حيث دفعته الفتن ونقشي البدع والضلالات في إفريقية آنذاك، إلى مكاتبه الإمام مالك بن أنس في كثير من المسائل الفقهية والعقائدية، فأجابه عليها إجابات واضحة. (حواله، 2000، ج1، صفحة 323) يضاف إليه أن عبد الله بن غانم الرعيني (ت190هـ) الذي عاش في عصر الولاة، وأوائل حكم الدولة الأغلبية، كان كثيرا ما يبعث بمسائله الفقهية القضائية إلى الإمام مالك ويتلقى أجوبة شافية. (القاضي عياض، 1983، ج3، صفحة 69)

ويذكر أن أسد بن الفرات تولى القضاء في عهد الدولة الأغلبية، سنة (203 أو 204هـ) فكان أغزر علما وفقها، وأسند له حاكمها "زيادة الله الأغلب" بعدها الإمارة، فخرج إلى صقلية وفتح أغلب مناطقها، واستشهد بها سنة (213هـ). (القاضي عياض، 1983، ج3، الصفحات 304-305) وعرف الإمام سحنون بن سعيد (ت240هـ) بمحاربه للبدع، لاسيما بعد توليه لمنصب القضاء بالقيروان، وفي هذا الصدد روى أبو العرب أنه: "أول من شرد أهل الأهواء من المسجد الجامع وكان فيه حلقات للصفرية والإباضية مظهرين لزيغهم" (أبو العرب، كتاب طبقات علماء إفريقية، (د/ت)، صفحة 102) في حين يرى بعض الباحثين أن الإمام سحنون فرض المذهب المالكي، وقمع المذاهب الأخرى، ويستدلون على ذلك بقول القاضي عياض (ت544هـ): "وفرق حلق المخالفين". (القاضي عياض، صفحة 26، ج1) غير أن العودة إلى رواية أبي العرب (ت333هـ) (أبو العرب، كتاب طبقات علماء إفريقية، (د/ت)، صفحة 102) وربطها بالتسلسل الكرونولوجي للأحداث، يؤكد أن الإمام سحنون بعد توليه للقضاء، منع هذه الفرق من نشر أفكارها، لأنهم كانوا يتناظرون في المسجد، ويظهرون زيغهم، فعزلهم من إمامة الناس وتعليم الصبيان والأذان، وأمرهم أن لا يجتمعوا، كما أنه نصح طلبة العلم بعدم السماع لهم.

ونقل عن سحنون أنه "لم يكن يهاب سلطانا في حق يقيمه" (أبو العرب، كتاب طبقات علماء إفريقية، (د/ت)، صفحة 102) وكان هذا حال معظم قضاة المالكية، الذين تميزوا بالعدل في المناطق التي عملوا

بها، رغم كثرة التحديات التي واجهتهم، فقد سلكوا في ولايتهم منها مطابقا للسياسة الشرعية، يؤدي إلى القضاء على الظلم، والامتيازات، والاستغلال، وتوفير العدل والمساواة بين الجميع، الأمر الذي جعل ابن تيمية يفضل مناطق انتشار المذهب المالكي، لأن "فيها من الحكم بالعدل ما ليس في غيرها". (الغرياني، 2010، صفحة 70)

وترتب على التعسف المذهبي أواخر القرن الثالث الهجري من قبل الفاطميين، إلى ثورة المالكية، وتصديهم لما يرونه من زيغ وانحراف، مما انعكس على الدراسات الفقهية المالكية، إذ اتسعت دائرة البحوث فيها، ونشطت المناظرات بين علماء السنة والشيعية، وكانت سيادة الفقه لهذا العهد بيد تلاميذ سحنون وتلاميذ تلاميذه، ومنهم ابن رجا الضبي (ت303هـ) الذي يؤثر عنه أنه أدخل إلى إفريقية كثيرا من المؤلفات، ترجع لكبار علماء المالكية المشاركة، لم تكن قد دخلت البلاد من قبل. وأبو العرب المالكي (ت333هـ) صاحب كتاب "طبقات علماء إفريقية" و "كتاب المحن" (حواله، 2000، ج1، الصفحات 351-352) وغيرهم من الفقهاء الذين لا يتسع المقام لذكرهم.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره، خلص البحث إلى النتائج التالية:

- ساهمت الرحلات العلمية صوب المشرق عموما، وبلاد الحجاز بشكل خاص، في انتشار المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، عن طريق تلاميذ الإمام مالك المغاربة، الذين نقلوا موطأه، وفقه غيره من المذاهب. وفي هذا الصدد يمكن القول أن قوة المذهب المالكي، هي التي حددت مصيره، ومصير غيره من المذاهب.

- مرّت بلاد المغرب الإسلامي في الفترة قيد الدراسة، بأوضاع فكرية وسياسية مضطربة، تطلبت وجود مذهب فقهي سائد، يجمع الناس على رأي واحد، لتجنب سبب رئيسي من أسباب الفتنة، والمتمثل في الاختلاف في الرأي. لذلك عمد البربر إلى التمسك بالمذهب السني المالكي، الذي ينص على أهمية اجتماع الكلمة، ووحدة المسلمين.

- سعى بعض حكام المغرب لترسيخ المذهب المالكي في بلادهم، لما وجدوا فيه من مصلحة سياسية واجتماعية، وتخلصوا بفضلهم من الأفكار الخارجية والشيعية. ومنه نستشف أن دور السلطان لا يمثل دافعا رئيسيا في ولوع المغاربة بالمذهب المالكي، بقدر ما يعتبر سبب استقرار ووحدة للأمة.

- بذل فقهاء المالكية المغاربة جهودا جبارة في التأليف للفقه المالكي بهدف نشره، ومن أشهرهم الإمام سحنون بن سعيد صاحب "المدونة الكبرى" الذي نقل عنه في المصادر، أنه نشر الفقه المالكي في بلاد المغرب. فقد جمع في مدونته علم الإمام مالك وفقهه، واستشهد بالآثار لحل مسائلها، فأضحت عمدة المذهب، والكتاب الثاني بعد "الموطأ".

- لم يكن فقهاء المالكية ببلاد المغرب الإسلامي في منأى عن التطورات الحاصلة من عصر لآخر، إذ عملوا على مواكبتها، بفضل اجتهاداتهم في الإجابة على النوازل المعروضة عليهم، إدراكا منهم لعمق مقاصد الدين الإسلامي، الرامية إلى مواجهة التحديات التي تعترض المجتمع، من خلال إيجاد الحلول الوقتية المحلية الملائمة، على ضوء نصوص الشريعة الإسلامية.

- بعد استيلاء الفاطميين الشيعة على المغرب أواخر القرن الثالث الهجري، دخل فقهاء المالكية في امتحان عصيب، حدد مصيرهم، ومصير مذهبهم بالشمال الإفريقي، فطوال هذه المحنة صمد فقهاء المالكية في مواجهة الشيعة، وقاوموهم سلميا، ونالهم أنواع من العذاب. ورغم كثرة التحديات، أثبت الزمن أن جذوره التي وضعها علي بن زياد، ورسخها سحنون بن سعيد، وأقرها بن أبي زيد القيرواني، بقيت متماسكة إلى يوم الناس هذا.

6. قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أبو إسحاق الشافعي الشيرازي. (1981). طبقات الفقهاء (الإصدار 2). بيروت، لبنان: دار الرائد العربي.
- 2- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري. (1997، ج1). الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى (المجلد 1). الدار البيضاء، المملكة المغربية: دار الكتاب.
- 3- أبو العباس أحمد بن محمد ابن عذاري. (2013، مج1). البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب (المجلد 1). تونس: دار الغرب الإسلامي.
- 4- أبو بكر ابن العربي. (1974). العواصم من القواسم. القاهرة: مكتبة دار التراث.
- 5- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الدباغ. (1968، ج2). معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (الإصدار 2، المجلد 2). مصر: مكتبة الخانجي.
- 6- أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي. (1981، ج1). المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب (المجلد 1). الرباط، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- 7- أبي بكر المالكي. (1994، ج1). رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- 8- الحسين بن محمد شواط. (1990، ج1). مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري (المجلد 1). الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي.

- 9- الطيب بوسعد. (2015). العلاقات الثقافية بين الدولة الأغلبية والإمارة الأموية في الأندلس (184-296هـ/800-908م) (أطروحة دكتوراه). الجزائر.
- 10- المالكي ابن الصغير. (1986). أخبار الأئمة الرستميين. بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- 11- المالكي ابن فرحون. (1972، ج1). الديباج المذهب في معرفة أعيان وعلماء المذهب (المجلد 1). القاهرة، مصر: دار التراث.
- 12- بن موسى السبتي القاضي عياض. (1983، ج3). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (الإصدار 2، المجلد 3). المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- 13- حسين مؤنس. (2000). معالم تاريخ المغرب والأندلس (الإصدار 5). القاهرة، مصر: دار الرشاد.
- 14- سهام بن سعيدي. (2018). المذهب المالكي نشأته وانتشاره وإسهامات أبرز علماء الجزائر في خدمته. الملتقى الدولي الأول حول جهود علماء المالكية في خدمة علوم السنة النبوية وقضاياها المعاصرة (الصفحات 7-8). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- 15- شاوش محمد بن رمضان. (1966). الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد التاهرتي. مستغانم، الجزائر: المطبعة العلوية.
- 16- عباس الجراري. (1982). أسباب انتشار المذهب المالكي واستمراره بالمغرب. مجلة دعوة الحق (224)، صفحة 40.
- 17- عبد الرحمن ابن خلدون. (2001، ج1). مقدمة ابن خلدون (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الفكر.
- 18- عبد القادر بوعقادة. (2015). الحركة الفقهية في المغرب الأوسط بين القرنين 7 و9 هـ - 13 و15م (أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 2.
- 19- علي ابن زياد. (1984). موطأ الإمام مالك قطعة منه برواية ابن زياد (الإصدار 5). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- 20- علي الجزنائي. (1991). جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس (الإصدار 2). الرباط، المملكة المغربية: المطبعة الملكية.
- 21- عمر بن عبد الكريم الجيدي. (1982). العرف والعمل في المذهب المالكي. المحمدية، المغرب الأقصى: مطبعة فضالة.

- 22- كارل بروكلمان. (1974، ج3). تاريخ الأدب العربي (الإصدار 3، المجلد 3). مصر: دار المعارف.
- 23- محمد بن أحمد بن تميم التميمي أبو العرب. (2006). كتاب المحن (الإصدار 3). الأردن: دار الغرب الإسلامي.
- 24- محمد بن أحمد بن تميم التميمي أبو العرب. ((د/ت)). كتاب طبقات علماء إفريقية. لبنان: دار الكتاب اللبناني.
- 25- محمد بن حسن شرحبيلي. (2000). تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- 26- محمد عز الدين الغرياني. (2010). المذهب المالكي الموطن والنشأة وأثره في الاستقرار الاجتماعي. طرابلس، ليبيا: منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العلمية.
- 27- محمد مصطفى شلبي. (1985). المدخل إلى الفقه الإسلامي (الإصدار 10). بيروت، لبنان: الدار الجامعية.
- 28- محمد منصور علي بلعيد. (2013). أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي وانكفائه في اليمن حتى القرن الرابع الهجري. الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك (الصفحات 928-927). ليبيا: الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- 29- نجم الدين الهنتاتي. (2004). المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي إلى منتصف القرن 5هـ-11م. تونس: منشورات تير الزمان.
- 30- يوسف بن أحمد حواله. (2000، ج1). الحياة العلمية في إفريقية منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس الهجري (90-450هـ) (المجلد 1). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.